

دراسة الحركات الاحتجاجية من مدخل اقتراب هيكل الفرصة السياسية: الحراك الشعبي الجزائري 2019 نموذجا

The Study of Protest Movements through the Political Opportunity Structure Approach: The 2019 Algerian Popular Movement as a Case Study

ط. د.: سعيد بوسبعين⁽¹⁾ * . أ. د. رابح لعروسي⁽²⁾

⁽¹⁾ جامعة الجزائر 03، الجزائر

⁽¹⁾s.bousbaine@univ-bouira.dz ⁽²⁾laroussi.rabeh@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2025/11/14؛ تاريخ القبول: 2025/12/14؛ تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص

ضع شهدت الجزائر خلال سنة 2019 واحدة من أبرز الحركات الاحتجاجية في تاريخها المعاصر، عُرفت بـ"الحراك الشعبي"، الذي انطلق رفضاً لترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، قبل أن يتطور إلى حركة جماهيرية واسعة تطالب بإصلاحات سياسية عميقة. وقد مثلت هذه اللحظة التاريخية فرصة لإعادة التفكير في علاقة الدولة بالمجتمع، وفي آليات الفعل السياسي خارج الأطر التقليدية.

يهدف هذا المقال إلى دراسة الحراك الجزائري في ضوء اقتراب هيكل الفرصة السياسية، وهو أحد المداخل النظرية البارزة في تحليل الحركات الاجتماعية. حيث يسعى المقال إلى استكشاف كيف ساهمت التحولات البنيوية في النظام السياسي الجزائري، إلى جانب العوامل الإقليمية والدولية، في فتح فضاءات جديدة للاحتجاج والتعبئة دون أن يؤدي ذلك إلى انتقال ديمقراطي فعلي.

وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الحراك الجزائري لم يكن مجرد انفجار شعبي عفوي، بل نتاج تراكم طويل لتغيرات بنيوية في علاقة المجتمع بالدولة، خاصة مع تآكل الشرعية السياسية وانغلاق قنوات التمثيل، مما جعل من الشارع فضاءً بديلاً للفعل السياسي.

كما بيّنت الدراسة أنّ تراجع تماسك النخبة الحاكمة وانكشاف هشاشة التحالفات داخل النظام قد أوجد "فرجة سياسية" سمحت للحراك بالتوسّع والتمدد دون مواجهة قمع شامل في بداياته.

وبالمقابل خلصت الدراسة إلى أنّ اقتراب هيكل الفرصة السياسية يوفّر إطاراً أكثر شمولاً لفهم الحركات الاحتجاجية في السياقات السلطوية، لأنه يدمج بين التحليل البنوي والسياسي والسياقي، وهو ما يجعله أداة فعالة لتحليل الحراك الجزائري 2019 مقارنة بالمقاربات البديلة كـ "تعبئة الموارد" و"العمل الجماعي".

الكلمات المفتاحية: الحركات الاحتجاجية؛ هيكل الفرصة السياسية؛ الحراك الجزائري 2019؛ الإصلاح السياسي؛ التعبئة الاجتماعية.

Abstract

In 2019, Algeria witnessed one of the most significant protest movements in its contemporary history, known as the "Hirak" (popular movement). It began as a rejection of President Abdelaziz Bouteflika's bid for a fifth term, before evolving into a broad mass movement demanding profound political reforms. This historical moment represented an opportunity to rethink the relationship between the state and society, as well as the mechanisms of political action beyond traditional frameworks.

This article aims to examine the Algerian Hirak through the lens of the Political Opportunity Structure approach, one of the prominent theoretical frameworks for analyzing social movements. The study seeks to explore how structural transformations within the Algerian political system -alongside regional and international factors- contributed to opening new spaces for protest and mobilization, without leading to an actual democratic transition.

Conversely, the study finds that the political opportunity structure approach provides a more comprehensive framework for understanding protest movements in authoritarian contexts, as it integrates structural, political, and contextual dimensions. This makes it an effective analytical tool for studying the 2019 Algerian

Hirak compared to alternative perspectives such as “resource mobilization” and “collective action.”

Keywords: protest movements; political opportunity structure; Algerian Hirak 2019; political reform; social mobilization.

المقدمة:

يجب تعتبر الظاهرة الاحتجاجية من أهم الظواهر الاجتماعية التي لقيت اهتماماً واسعاً من قبل الباحثين والمفكرين خاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، فبينما كانت المفاهيم الحديثة للدولة تفترض أن الأنظمة السياسية تنشأ عن إرادة شعبية بهدف تحقيق صالحها العام، وأن المواطنين يتنازلون لها طواعية عن جزء من حريتهم مقابل تحقيق مكاسب تتعلق بالحفاظ على حياتهم وأمنهم، إلا أن انحراف النخب الحاكمة عن مبادئ هذا العقد الاجتماعي واستبدادها في ممارسة السلطة غالباً ما يدفع بالشعوب إلى التمرد والاحتجاج، لكنهم في أحيان أخرى قد يؤثرون التمسك بقدرة النظام على تحقيق الضبط القانوني على الحرية والمشاركة السياسية، وهي الإشكالية التي طالما شغلت بال الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية على حد سواء، والتي عبر عنها الباحث الأمريكي تيد روبرت غير Ted Robert Gurr في دراسته المعنونة بـ "لماذا يتمرد البشر"، والتي سعى خلالها لدراسة أسباب نزوع المجتمعات إلى العنف تجاه أنظمتهم السياسية في بعض اللحظات التاريخية⁽¹⁾.

وقد شهدت الجزائر خلال شهر فيفري من سنة 2019 بروز واحدة من أهم الحركات الاحتجاجية في تاريخها السياسي الحديث، عُرفت بـ "الحراك الشعبي"، الذي مثل منعطفاً حاسماً في علاقة المواطن بالدولة، وأعاد إلى الواجهة أسئلة جوهرية حول طبيعة النظام السياسي وإمكانيات التحول الديمقراطي. ورغم تعدد المقاربات النظرية التي حاولت تفسير الحركات الاحتجاجية، فإن اقتراب "هيكل الفرصة السياسية (Political Opportunity Structure)" يعد من أكثر المداخل قدرة على تحليل ديناميكياتها، لما يوفره من

(1) تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر؟ ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 34، 35.

أدوات لفهم العلاقة بين البيئة السياسية والفاعلين الاجتماعيين، ومدى تأثير التحولات البنوية في النظام السياسي على بروز أو انحسار التعبئة الاحتجاجية.

يُعد هذا الاقتراب من المداخل الأساسية في علم الاجتماع السياسي، إذ يُركّز على الفرص والقيود التي يتيحها النظام السياسي أمام الفاعلين الاجتماعيين، سواء من خلال انفتاح أو انغلاق النظام، أو مدى استقراره، أو طبيعة التحالفات داخل النخبة الحاكمة، أو درجة الشرعية السياسية. وبالنظر إلى خصوصية السياق الجزائري سنة 2019، فإن تحليل الحراك الشعبي من خلال هذا المنظور يمكن من فهم العوامل البنوية والسياسية التي هيأت الأرضية لاندلاع الحراك واستمراره ثم تراجعها.

إشكالية البحث:

انطلاقاً مما سبق، تتحدد إشكالية هذا المقال في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى يسهم اقتراب هيكل الفرصة السياسية في تفسير نشوء وتطور الحراك الشعبي الجزائري لسنة 2019، وفهم تفاعله مع بنية النظام السياسي؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما هي المفاهيم الأساسية والمبادئ النظرية لاقتراب هيكل الفرصة السياسية؟
2. كيف تفاعلت بنية النظام السياسي الجزائري قبل وأثناء الحراك مع مطالب المحتجين؟

3. ما طبيعة الفرص والقيود السياسية التي واجهها الحراك الشعبي في مساره؟
4. إلى أي حد يمكن اعتبار اقتراب هيكل الفرصة السياسية إطاراً تفسيرياً ملائماً لفهم التجربة الاحتجاجية الجزائرية؟

فرضية البحث

يمكن الانطلاق من الفرضية التالية:

- إن الحراك الشعبي الجزائري لعام 2019 كان نتيجة لتحولات في بنية النظام السياسي أفرزت فرصاً سياسية غير مسبقة أتاحت للمجتمع التعبير عن مطالبه، غير أن محدودية الانفتاح البنوي للنظام حالت دون تحقيق انتقال ديمقراطي فعلي.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسعى إلى توظيف اقتراب هيكل الفرصة السياسية لفهم أحد أبرز التحولات السياسية والاجتماعية في الجزائر المعاصرة، والمتمثل في الحراك الشعبي لسنة 2019، حيث يتيح لنا هذا تحليل هذا الحدث بعيداً عن التفسيرات التقليدية التي تركز فقط على العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية، من خلال إدخاله في إطار نظري مقارنة يربطه ببحوث الحركات الاحتجاجية عبر العالم.

كما تكمن أهميتها في محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين بنية النظام السياسي الجزائري ومستوى الانفتاح أو الانغلاق السياسي، وكيف أثرت هذه العلاقة في مسار الحراك ونتائجه. وتسهم الدراسة أيضاً في إغناء الأدبيات العربية حول نظريات الحركات الاجتماعية، من خلال تطبيقها على حالة عربية معاصرة ذات خصوصية سياسية وثقافية واضحة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

1. تحليل المفاهيم والمبادئ النظرية لاقتراب هيكل الفرصة السياسية وأسس توظيفه في دراسة الحركات الاحتجاجية.
2. تفسير نشوء وتطور الحراك الشعبي الجزائري من خلال محددات الفرص والقيود السياسية التي واجهها.
3. تحديد طبيعة التفاعل بين النظام السياسي والمجتمع خلال فترة الحراك، وبيان مدى استجابة النظام للمطالب الشعبية.
4. اختبار مدى صلاحية اقتراب هيكل الفرصة السياسية كإطار نظري لفهم الحركات الاحتجاجية في السياق الجزائري والعربي عموماً.
5. استخلاص مؤشرات نظرية وتطبيقية يمكن أن تفيد في تحليل حالات احتجاجية مستقبلية داخل المنطقة المغاربية والعربية عموماً.

المنهج المعتمد

نظراً لطبيعة الموضوع وأهدافه، تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي-التفسيري

وذلك للتعرف على مضمون الأدبيات النظرية المرتبطة باقتراب هيكل الفرصة السياسية (خصوصاً أعمال "تشارلز تيلي" و"سيدني تارو"). وكذا وصف وتحليل السياق السياسي والاجتماعي الجزائري قبل وأثناء الحراك، قصد تحديد بنية النظام السياسي ومؤشرات الانفتاح أو الانغلاق.

المحور الأول: المنطلقات النظرية لدراسة الحركات الاحتجاجية

تمثل دراسة الحركات الاحتجاجية مجالاً معرفياً واسعاً تتداخل فيه العديد من التخصصات، ومنه فهو يركز على عدد من المنطلقات والنظريات التي تفسر نشأة وتطور هذه الحركات، والعوامل المؤثرة في ديناميكيتها، وكيفية تفاعل المجتمع معها وكذا استجابة النظام السياسي لها. وهنا يمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات كبرى:

- الاتجاه الأول: (أولوية الدولة على المجتمع) "State Centric": أو ما يطلق عليه بـ"الدولة" Statism⁽²⁾ وقد هيمن هذا الاتجاه على الحركة الفكرية إلى غاية خمسينيات القرن الماضي والذي يأخذ بمبدأ أولوية الدولة على المجتمع، حيث اعتبرت الحركات الاحتجاجية أفعالاً غير عقلانية تنشأ عن الانفعال الجماعي، ومن أشهر هؤلاء المفكرين نجد إميل دوركايم وغوستاف لوبون والذي عرف تاريخياً بعداءه للجماهير والتي وصفها في كتابه سيكولوجية الجماهير بالرعاع⁽³⁾.

- الاتجاه الثاني: أولوية المجتمع على الدولة Centric Society: رأى أصحاب هذا التوجه أن المجتمع أسبق على الدولة، وأن الحركات تستخدم تعبئة الموارد لاستنهاضها ردّاً على إخفاق النظام في تلبية المطالب. فالمجتمع هو الأصل وما الدولة بمؤسساتها سوى نائبة عنه في القيام بمجموعة من الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي حال فشلها في أداء هذه المهام، فإنه يحق للشعب سحب هذه الوكالة ولمطالبة بإسقاطها⁽⁴⁾.

(2) <https://polsci.institute/political-processes-institutions/statism-state-led-development-comparative-politics/?utm>

غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح، بيروت: دار الساقى، ط1، 1991 ص 16، 17.

(4) John D. McCarthy and Mayer N. Zald, "Resource Mobilization and Social Movements: A Partial Theory, American journal of sociology", Vol. 82, No. 6 (May 1977), pp. 1212–1241.

- الاتجاه الثالث: تفاعل الدولة والمجتمع: ظهر هذا الاتجاه في أعقاب التطورات التي شهدتها البيئة الدولية والتي وقف فيها الباحثون إلى عقم الاقترابات الأحادية على تفسير حالة التفاعل بين الدولة والمجتمع، وقد قدم جويل مجدال نموذجاً ديناميكياً يدرس كيفية تنازع المؤسسة السياسية مع القوى الاجتماعية المختلفة لتحقيق الشرعية وكيف تؤثر أنماط النظم السياسية على اختلافها في المجتمع وسلوك أفرادها، التأكيد على أن الدولة ليست عدو للمجتمع، بل هي طرف ضمن أطراف أخرى تتنافس جميعها من أجل السيطرة والتحكم الاجتماعي، وبالتالي فهي تسعى إلى توطيد سلطتها وهيمنتها من خلال حشد الطاقات البشرية والتعبئة الجماهيرية وإدارة التنوعات الاجتماعية، مما يجعل من مفهوم "الشرعية" أحد المرتكزات الرئيسية للعملية السياسية⁽⁵⁾.

المحور الثاني: الإطار النظري لاقتراب هيكل الفرصة السياسية

أولاً: نشأة اقتراب هيكل الفرصة السياسية وتطوره

يُعد اقتراب هيكل الفرصة السياسية (Political Opportunity Structure) أحد أبرز المداخل النظرية التي قدّمتها مدرسة الحركات الاجتماعية الجديدة منذ ثمانينيات القرن العشرين. وقد ارتبط ظهوره أساساً بجهود باحثين من التيار السوسيولوجي-السياسي الأمريكي مثل تشارلز تيلي (Charles Tilly)، وسيدني تارو (Sidney Tarrow)، ودوغ ماكآدم (Doug McAdam)، الذين سعوا إلى تفسير ظهور الحركات الاحتجاجية بعيداً عن التفسيرات النفسية أو الاقتصادية الضيقة التي كانت سائدة آنذاك.

ومع بزوغ الستينيات والسبعينيات، شهدت المجتمعات الغربية (بشكل خاص في الولايات المتحدة وأوروبا) موجة من الحركات الاجتماعية الجديدة — مثل حركة الحقوق المدنية الأميركية، وحركات الطلاب، والمرأة، والحركات المناهضة للحرب-فيتنام وغيرها. في هذا السياق، شعر الباحثون بأن التفسيرات التقليدية للاحتجاج -كالتفسير القائم على النقص أو الإحباط (= التشوه أو التفاوت الاجتماعي) أو التفسير النفسي للفرد المحتج- لم تعد كافية لإلمام الظاهرة الكاملة. لذا بدأوا بالتوجّه نحو تفسير يُركّز

(5) نسيم أيت إيدير، فحّي بولعراس، الدولة والمجتمع في البلاد العربية من منظور جويل ميغدال: دراسة في المواءمة المنهجية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06 العدد 02 2022، ص 404.

على كيف يساهم الإطار السياسي والمؤسساتي في تمكين (أو عرقلة) الحركات وما هي الظروف التي تخلق «فرصاً» لمجموعات للتعبير عن مطالبها أو الفعل الجماعي؟ ماذا تندلع حركات في أوقات معينة وليس في أوقات أخرى؟ وقد تأسس هذا التوجّه على فرضية أن الاحتجاج ليس فقط نتيجة تراكم الضغوط أو الموارد، بل أيضاً نتيجة سياقات سياسية - مؤسسية - هيكلية تفتح أو تغلق المساحات أمام الفعل الجماعي⁽⁶⁾.

ثانياً: المفاهيم الأساسية في اقتراب هيكل الفرصة السياسية⁽⁷⁾

1. الفرصة السياسية: (Political Opportunity)

يقصد بها مجموع التغيرات أو الانفتاحات التي تحدث داخل النظام السياسي وتسمح للحركات الاحتجاجية بالظهور والنشاط. تشمل هذه الفرص ضعف النخبة الحاكمة، انقساماتها الداخلية، أو ظهور دعم خارجي لمطالب التغيير.

2. القيود السياسية: (Political Constraints)

وهي العناصر البنيوية التي تحد من قدرة الفاعلين الاجتماعيين على التعبئة، مثل القوانين المقيدة للحريات، أو احتكار وسائل الإعلام، أو غياب التعددية السياسية.

3. التعبئة: (Mobilization)

هي عملية تنظيم الموارد البشرية والمادية والمعنوية للحركة الاحتجاجية بهدف تحقيق أهدافها في ظل بيئة سياسية متغيرة.

4. التحالفات والدعم الخارجي: (Alliances and External Support)

تمثل العلاقات مع الفاعلين الآخرين (أحزاب، منظمات مجتمع مدني، نقابات، أو جهات دولية) عنصراً حاسماً في قدرة الحركة على الاستمرار والضغط.

5. إطار الفعل الجماعي: (Collective Action Frame)

(6) https://eiop.or.at/eiop/texte/1998-005.htm?utm_source=chatgpt.com

(7) ياسمين كامل منصور، "هيكل الفرصة السياسية" Political Opportunity Structure - الموسوعة السياسية، 09-07-2023، متاح على الرابط التالي: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/> هيكل الفرصة السياسية تم تصفح الموقع يوم 12 سبتمبر 2025.

وهو البناء الرمزي الذي تستخدمه الحركات لتأطير خطابها وتبرير مطالبها أمام الجمهور، ويُعتبر من العناصر المكملّة لهيكل الفرصة السياسية.

يرى دوك ماكآدم (1982) أن الانفتاح النسبي للنظام السياسي، وتراجع تماسك النخب الحاكمة، وتوفير حلفاء مؤثرين داخل مؤسسات السلطة تمثل عوامل رئيسية تفتح المجال أمام الحركات الاجتماعية لتعبئة مواردها وتحقيق أهدافها. أما سيدني تارو (1998) فقد اعتبر أن الفرص السياسية ليست ثابتة، بل هي متغيرة بتغير السياقات الزمنية والسياسية، وأنها تشكل الشرط الأساسي لتفسير موجات الاحتجاج المتعاقبة عبر التاريخ. وبهذا المعنى، أصبح اقتراب هيكل الفرصة السياسية الإطار التحليلي الأكثر استخداماً في دراسة الحركات الاحتجاجية والسياسية المعاصرة⁽⁸⁾.

ثالثاً العوامل المحددة لهيكل الفرصة السياسية

بحسب Charles Tilly و Sidney Tarrow، يمكن تحديد أربعة متغيرات رئيسية تشكّل ما يُعرف بـ«هيكل الفرصة السياسية» لأي حركة احتجاجية، وهي:

- درجة انفتاح النظام السياسي: كلما زاد انفتاح النظام -بمعنى وجود مؤسسات سياسية قانونية تتيح المشاركة وحرية التعبير والاحتجاج- زادت فرص الحركات الاجتماعية في التأثير وجذب التعبئة. في المقابل، في الأنظمة المغلقة أو السلطوية، تصبح الفرص أقل والمخاطر أعلى، إذ تقلّ القنوات الشرعية للتعبير وتزداد احتمالات القمع⁽⁹⁾.
- تماسك النخبة الحاكمة أو انقسامها: عندما تكون النخبة الحاكمة متماسكة، وتتحكم بصورة مركزية في القرار، فإن فرص الحركات الاحتجاجية تقلّ، لأن النظام قادر على إدارة التحديات والتماهي الداخلي. أمّا عندما تنشأ انقسامات أو صراعات داخل النخبة -بين جناح رئاسي، أو عسكري، أو اقتصادي- فإن ذلك يخلق هشاشة في السيطرة، ويفتح «نافذة» للحركات أن تستثمرها في الضغط والتعبئة⁽¹⁰⁾.

(8) ياسمين كامل منصور، المرجع السابق.

(9) Tilly, C., & Tarrow, S. (2001). *Dynamics of Contention*. Cambridge: Cambridge University Press.

(10) Meyer, D. S., & Minkoff, D. (2004). "Conceptualizing Political Opportunity", *Social Forces*, 82(4), 1457-1492.

• وجود حلفاء مؤثرين داخل السلطة: تمكّن الحركات الاحتجاجية من تحسين موقعها إذا وجدت داخل النظام أو مؤسساته أشخاصاً أو مؤسسات متعاطفة أو متساهلة معها (على سبيل المثال أعضاء في البرلمان، أحزاب صغيرة، أو جهات في النظام تدعم الإصلاح). وجود مثل هؤلاء الحلفاء يوسّع هامش الحركة الاحتجاجية ويقلّل من قدرة النظام على قمعها بفعالية⁽¹¹⁾

• قدرة الدولة على القمع: تعدّ قدرة الدولة -مؤسساتها الأمنية، القضائية، التشريعية- على قمع الحركات أو احتوائها من المتغيرات الجوهرية. فحين تكون هذه القدرة ضعيفة أو متعسّفة إلى الحدّ الذي تثير ردود فعل سلبية لدى المواطنين، فإن ذلك قد يُفسح المجال لتعبئة جماهيرية أكبر. بالمقابل، في حالة الدولة القوية جدّاً في القمع، فإن التعبئة تصبح أصعب⁽¹²⁾.

رابعاً: نقد اقتراب هيكل الفرصة السياسية

رغم إسهامه الكبير في تفسير نشوء الحركات الاحتجاجية، إلا أن هذا الاقتراب واجه عدة انتقادات، يمكن تلخيصها فيما يلي⁽¹³⁾:

1. الطابع البنيوي المفرط: إذ يُتهم بتجاهل الأبعاد الثقافية والرمزية في تفسير الاحتجاج، مركّزاً فقط على المتغيرات السياسية والمؤسسية.
2. إغفال العامل الذاتي: مثل دور القيادة والهوية الجماعية في تحريك الجماهير، وهي عناصر أساسية لا يمكن فهم الاحتجاج بدونها.
3. عمومية المفهوم: تم استخدام مصطلح "الفرصة السياسية" بشكل فضفاض في الدراسات، مما جعل قياسه التجريبي صعباً وغير دقيق.
4. تجاهل السياقات غير الغربية: تم تطوير النموذج في بيئة ديمقراطية غربية، ما

(11) ناهد عز الدين، مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي، مجلة النهضة، العدد 1، كانون ثاني/يناير 2005، ص 61-62.

(12) د. عقل صلاح، «دراسة (حركة حماس من منظور هيكل الفرص السياسية)»، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 18، يوليو 2018.

(13) ياسمين كامل منصور، المرجع السابق.

يجعل تطبيقه على أنظمة سلطوية (مثل الحالة العربية) يتطلب تعديلات مفاهيمية عميقة.

رابعاً: نقد اقتراب هيكل الفرصة السياسية

رغم إسهامه الكبير في تفسير نشوء الحركات الاحتجاجية، إلا أن هذا الاقتراب واجه عدة انتقادات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. الطابع البنيوي المفرط: إذ يُتهم بتجاهل الأبعاد الثقافية والرمزية في تفسير الاحتجاج، مركزاً فقط على المتغيرات السياسية والمؤسسية.
2. إغفال العامل الذاتي: مثل دور القيادة والهوية الجماعية في تحريك الجماهير، وهي عناصر أساسية لا يمكن فهم الاحتجاج بدونها.
3. عمومية المفهوم: تم استخدام مصطلح "الفرصة السياسية" بشكل فضفاض في الدراسات، مما جعل قياسه التجريبي صعباً وغير دقيق.
4. تجاهل السياقات غير الغربية: تم تطوير النموذج في بيئة ديمقراطية غربية، ما يجعل تطبيقه على أنظمة سلطوية (مثل الحالة العربية) يتطلب تعديلات مفاهيمية عميقة.

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني.

المحور الثالث: تطبيق اقتراب هيكل الفرصة السياسية على حراك 2019 في الجزائر

أولاً: السياق العام للحراك الشعبي في الجزائر 2019

انطلقت شرارة الحراك الشعبي في الجزائر يوم 22 فبراير 2019، بعد إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نيته في الترشح لعهدة خامسة، رغم حالته الصحية الحرجة. سرعان ما تحولت هذه الموجة من الغضب الشعبي إلى انتفاضة سلمية واسعة عمّت كل ولايات البلاد، رافعة شعارات سياسية واضحة مثل: "لا للعهدة الخامسة"، "يتنحوا قاع"،

“دولة مدنية لا عسكرية”. تميّز الحراك بطابعه السلمي والمنظم ذاتيًا، دون قيادة حزبية أو نقابية، وهو ما جعله محلّ اهتمام واسع من الباحثين باعتباره تجربة احتجاجية غير تقليدية في بيئة سياسية مغلقة نسبيًا.

من منظور اقتراب هيكل الفرصة السياسية، يمكن النظر إلى هذا الحراك بوصفه استجابة لتغيّر في “بنية الفرص السياسية” داخل النظام الجزائري، ناتج عن تآكل شرعية السلطة وتراجع فاعلية أدواتها في الضبط الاجتماعي.

ثانيًا: تحليل بنية الفرص السياسية في الحالة الجزائرية

01: تآكل شرعية النظام السياسي في الجزائر

منذ مطلع الألفية الثالثة، استند النظام السياسي الجزائري إلى شرعية ثلاثية الأبعاد وفّرت له قاعدة استقرار نسبي، لكنها بدأت تتآكل تدريجيًا بفعل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أ. شرعية الثورة التحريرية

تمثل الثورة التحريرية (1954-1962) الركيزة التاريخية الأولى لشرعية النظام. فقد وظّف النظام رموز الثورة ومقولاتها لإضفاء مشروعية وطنية على وجوده واستمراره في الحكم، باعتباره الامتداد الطبيعي لجهة التحرير الوطني التي قادت الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي. غير أنّ مرور الزمن، ووفاء جيل الثورة، وتراجع حضور القيم النضالية في الحياة السياسية، أدّى إلى تآكل هذا النمط من الشرعية الرمزية. كما لم تعد الأجيال الجديدة ترى في الثورة مصدرًا كافيًا للتمثيل السياسي، بل جزءًا من خطاب تعبوي للحفاظ على بنية السلطة القديمة⁽¹⁴⁾.

ب: شرعية الاستقرار الأمني

بعد العشرية السوداء (1992-2002)، رسّخ النظام شرعيته على أساس إعادة الأمن والاستقرار. فطرحَت السلطة معادلة مفادها أن “الأمن أولاً” مقابل التضيق على

(14) عبد الدين بن عمراري، أسس شرعية الأنظمة السياسية المغاربية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 09 فيفري 2016، ص 122-124.

الحريات السياسية. ومع مرور الوقت، تحولت هذه الشرعية إلى وسيلة لتبرير الجمود السياسي واستمرار النخبة الحاكمة دون إصلاحات حقيقية. وبحلول منتصف العقد الثاني من الألفية، بدأ المواطنون، وخاصة الشباب، ينظرون إلى خطاب "الاستقرار" كألية لتقييد التغيير أكثر منه ضماناً للأمن الوطني، مما أدى إلى تآكل فعالية هذه الشرعية الأمنية في حفظ الولاء الشعبي للنظام⁽¹⁵⁾.

ج. شرعية الإنجازات التنموية

اعتمد النظام أيضاً على الشرعية التنموية المستندة إلى الطفرة الريعانية النفطية في عقدي التسعينيات وبداية الألفية، حيث مثل الإنفاق الاجتماعي الضخم أحد أدوات شراء السلم الاجتماعي واسترضاء الفئات المتضررة من سياسات التقشف السابقة. إلا أن الفساد البيوي وضعف الحوكمة أضعفا ثقة المواطن في الدولة، فبدت الإنجازات التنموية محدودة التأثير في تحسين مستوى المعيشة أو خلق فرص العمل. ومع انخفاض أسعار النفط سنة 2014، انكشفت هشاشة النموذج الريعي المعتمد، مما عمق أزمة الأداء الاقتصادي وأفق النظام أحد أهم ركائز شرعيته⁽¹⁶⁾.

هذا التآكل شكّل أول فرصة بنيوية فتحت المجال أمام التعبئة الجماهيرية، إذ لم يعد النظام قادراً على استخدام رموزه التاريخية كوسيلة فعالة للضبط السياسي. وتشير دراسات مثل دراسة Addi (2019) إلى أن أزمة الشرعية كانت العامل البيوي الأعمق الذي مهّد لاندلاع الحراك، بعد أن أصبح النظام عاجزاً عن تجديد نفسه مؤسسياً أو رمزياً.

02: انقسام النخبة الحاكمة وتراجع تماسكها

يعد تماسك النخبة السياسية أحد المؤشرات المركزية في اقتراب هيكل الفرصة

(15) صادق حجال، العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي، الحالة الجزائرية نموذجاً، 28 نوفمبر 2019، ص 7، 8. https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/ad6cfeae02914421800e9a9e1626cfde_100.pdf تم تصفح الموقع يوم 15 سبتمبر 2025.

(16) بشيخ خيرة، الشرعية السياسية في الجزائر وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم إداري وسياسي، 2017-2015، ص 155-156.

السياسية (Political Opportunity Structure)، حيث يؤدي ضعف التماسك الداخلي داخل دوائر السلطة إلى فتح ما يسميه "ماكآدم" (McAdam, 1999) "ب"نافذة الفرصة السياسية"، التي تسمح للحركات الاجتماعية بتوسيع مجال التعبئة والعمل الجماعي. وقد عرفت الجزائر عشية اندلاع حراك 22 فبراير 2019 حالة واضحة من التصدّع داخل النخبة الحاكمة، انعكست في هشاشة مراكز القرار وصراع المصالح داخل أجهزة الدولة.

فمن جهة، مثل الجناح الرئاسي المقرب من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ومحيطه العائلي - ولا سيما شقيقه سعيد بوتفليقة- قطباً مهماً على القرار السياسي والإداري، متكئاً على تحالف واسع من رجال الأعمال المرتبطين بشبكات الريع والزبائنية السياسية، خصوصاً خلال العهدتين الثالثة والرابعة. هذا التحالف استغل الوفرة المالية الناتجة عن الطفرة النفطية لتكريس نفوذه الاقتصادي والإعلامي، مما أثار امتعاضاً داخل مؤسسات الدولة الأخرى، خاصة المؤسسة العسكرية التي رأت في ذلك تهديداً لتوازنات الحكم التقليدية في الجزائر⁽¹⁷⁾.

ومن جهة ثانية، بدأ الجيش الجزائري - الذي يُعتبر فاعلاً مركزياً في ضبط الحياة السياسية منذ الاستقلال- يُظهر تدمراً من استمرار الوضع القائم، خصوصاً بعد تدهور الحالة الصحية للرئيس بوتفليقة وتنامي نفوذ الدائرة الرئاسية المدنية على حساب المؤسسة العسكرية. هذا التوتر تجلّى في قرارات إقالة بعض القيادات العسكرية في الأعوام 2015-2018، والتي فُسّرت على أنها محاولة من الرئاسة لتقليم أظافر خصومها داخل الجيش⁽¹⁸⁾.

أما رجال الأعمال الذين استفادوا من الامتيازات الريعية خلال مرحلة البحبوحة المالية، فقد دخلوا بدورهم في دائرة الصراع عندما بدأت الحكومة تتحدث عن إصلاحات اقتصادية وهيكلية شكلية بعد تراجع أسعار النفط سنة 2014. إذ تعارضت مصالحهم مع أي مسار يُمكن أن يحدّ من نفوذهم أو يُخضعهم للشفافية والمساءلة⁽¹⁹⁾ وهكذا،

(17) خيرة بشيخ، المرجع السابق، ص 132-136.

(18) قوي بوحنية، الحراك السياسي في الجزائر، من إسقاط النظام إلى هندسة الخروج الآمن، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2019، ص 5-9.

(19) نعيمة ولد عامر، التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2021،

أصبحت النخبة الحاكمة تعاني من تشظٍّ مؤسسي وتنافر مصالح، انعكس في غياب رؤية سياسية موحدة لإدارة المرحلة، الأمر الذي أضعف قدرة النظام على احتواء السخط الشعبي.

لقد استغل المحتجون هذه الانقسامات لفرض واقع جديد في الشارع، فبينما تجنّبت المؤسسة العسكرية في البداية القمع الشامل للحراك، وجدت الرئاسة نفسها معزولة سياسيًا وشعبيًا، ما سمح بحدوث انتقال نسبي في موازين القوة داخل النظام ذاته. وبذلك، شكّل انقسام النخبة عاملاً محفزاً لتوسيع هامش التعبئة الشعبية السلمية، وساهم في تراجع فعالية آليات الضبط السياسي التقليدية التي اعتمدها النظام لعقود⁽²⁰⁾.

هذا الانقسام أضعف قبضة النظام وخلق ما يسميه ماكأدم (1999) بـ"نافذة الفرصة"، إذ استغل المحتجون التناقض بين النخب لتوسيع هامش التعبئة والضغط السلمي، دون أن يواجهوا قمعاً شاملاً في المراحل الأولى من الحراك.

03: تحوّل مواقف المؤسسة العسكرية

لعبت المؤسسة العسكرية دوراً حاسماً في تفاعل بنية الفرص السياسية. في البداية تبنت موقفاً محايداً، ثم تحولت تدريجياً إلى فاعل ضاغط باتجاه دفع الرئيس للاستقالة في أبريل 2019 يُظهر هذا الموقف أن الجيش سعى إلى احتواء المطالب الشعبية عبر تفعيل مبدأ "الانتقال المنضبط"، أي تغيير في الواجهة دون المساس بجوهر النظام. وبذلك، يمكن اعتبار تدخل المؤسسة العسكرية عاملاً مزدوجاً:

- من جهة، أتاح للحراك فرصة سياسية حقيقية لإحداث تغيير في رأس النظام.
- ومن جهة أخرى، أعاد إنتاج البنية السلطوية عبر إدارة الانتقال وفق منطق "التحكم من الأعلى".

ص.ص 87-90.

(20) رواق ميسلون، مفرزات حراك الجزائر: صراع الدولة العميقة وبقايا النخب الوطنية، مايو 2022، <https://rowaq.maysaloon.fr/archives/6591> تم تصفح الموقع يوم 15 سبتمبر 2025.

04: الدور النسبي للإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي

أحد أبرز معالم حراك 2019 هو التحول الإعلامي الرقمي. فقد شكّلت وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، يوتيوب) فضاءً بديلاً للتعبئة والتنسيق وتداول المعلومات، في ظل سيطرة الدولة على الإعلام التقليدي. يُظهر هذا البعد أن التحول في بنية الاتصال السياسي مثل أحد أشكال "الفرصة الجديدة" التي لم تكن متاحة خلال احتجاجات سابقة (مثل انتفاضات 1988 أو 2011). تؤكد دراسة (Hadj-Moussa 2021) أن الشبكات الرقمية في الجزائر أسهمت في تحويل الاحتجاج من رد فعل اجتماعي إلى فعل سياسي منظم يعتمد على التواصل الأفقي وبناء الوعي الجمعي.

05: تأثير العوامل الإقليمية والدولية

لا يمكن فصل الحراك الجزائري عن السياق الإقليمي لما بعد الربيع العربي، حيث أدت تجارب مثل تونس والسودان إلى تعزيز الثقة في إمكانية التغيير السلمي، مع إدراك مخاطر الانزلاق نحو العنف كما حدث في سوريا وليبيا. بذلك، شكّلت البيئة الإقليمية المتغيرة عاملاً محفزاً ومثبّثاً في آن واحد: محفزاً لأنها أظهرت قابلية الأنظمة العربية للاهتزاز، ومثبّثاً لأنها ذكرت بخطورة انهيار الدولة. هذا التوازن ساهم في جعل الحراك الجزائري سلمياً ومنضبطاً، ما ساعد على استمراره لأشهر طويلة دون صدامات كبرى.

ثالثاً: حدود التحول البنيوي بعد الحراك

رغم سقوط العهدة الخامسة واستقالة بوتفليقة، فإن بنية النظام السياسي لم تتغير جذرياً. استمر التحكم المركزي للمؤسسة العسكرية، وظل النظام يعتمد على أدوات الضبط نفسها:

- تحكم في الإعلام العمومي.
- تنظيم انتخابات في ظل غياب الثقة.
- ضعف الأحزاب السياسية والنقابات المستقلة.

يمكن القول إن الحراك مثل فرصة سياسية مؤقتة تم احتواؤها عبر إعادة ترتيب النخبة دون تغيير عميق في قواعد اللعبة السياسية. وبالتالي، فإن اقتراب هيكل الفرصة

السياسية يسمح بفهم المدى الذي يمكن أن يبلغه التغيير في الأنظمة شبه السلطوية، لكنه لا يفسر وحده سبب فشل التحول الديمقراطي.

رابعاً: التفاعل بين البنية والفاعلين

تظهر الحالة الجزائرية أن الفاعلين (المجتمع المدني، الطلبة، النقابات، النخب المثقفة) لم يتمكنوا من تحويل الفرصة البنيوية إلى مكسب مؤسسي. ويرجع ذلك إلى غياب التنظيم المركزي، وعدم وجود قيادة تفاوضية تمثل الحراك أمام السلطة. كما أن انقسام المعارضة السياسية التقليدية جعل النظام أكثر قدرة على استيعاب الحراك دون تقديم تنازلات حقيقية. هذا يبرز الحدود النظرية لاقتراب هيكل الفرصة السياسية، الذي يحتاج إلى تكامله مع مداخل أخرى (مثل اقتراب تعبئة الموارد، أو نظرية التأطير) لفهم حالات الركود السياسي بعد الاحتجاج.

المحور الرابع: نقد اقتراب هيكل الفرصة السياسية في ضوء الحالة الجزائرية

أولاً: حدود التفسير البنيوي في دراسة الحركات الاحتجاجية

لقد قدّم اقتراب هيكل الفرصة السياسية مساهمة معتبرة في فهم نشوء وتطور الحركات الاجتماعية، غير أن تطبيقه على السياقات السلطوية وغير الديمقراطية مثل الحالة الجزائرية، يُظهر جملة من القيود المفاهيمية والمنهجية.

أول هذه القيود هو الطابع البنيوي المفرط، إذ يميل هذا الاقتراب إلى التركيز على البيئة السياسية والمؤسسية، على حساب العوامل الذاتية والرمزية. في الحراك الجزائري، لعبت الهوية الجماعية والرموز الوطنية (مثل العلم والشعار الوطني) دوراً محورياً في التعبئة السلمية، غير أن اقتراب الفرصة السياسية لا يولي اهتماماً كافياً لهذه الأبعاد.

ثانياً، يفترض هذا المدخل أن الفرص البنيوية الخارجية هي المحرك الأساسي للاحتجاج، في حين أثبتت الحالة الجزائرية أن الدينامية الداخلية للمجتمع المدني – خصوصاً فئة الشباب والمثقفين – كانت فاعلاً مركزياً في بلورة الحراك واستمراره، رغم غياب قيادة تنظيمية واضحة.

ثانيًا: إشكالية غياب القيادة والتنظيم

تكشف التجربة الجزائرية عن مفارقة جوهرية فمن جهة فإن غياب القيادة جعل الحراك أكثر انفتاحًا وشمولًا، إلا أنه في الوقت نفسه أضعف قدرته على التحول إلى مشروع سياسي مؤسسي. ففي غياب تنظيمات تمثيلية أو هياكل تفاوضية، لم يكن بالإمكان ترجمة الشعارات الجماهيرية إلى إصلاحات ملموسة. وفقًا لتحليل Charles Tilly (2004)، فإن التحول من "الاحتجاج" إلى "التمأسس" يتطلب وجود بنية تنظيمية متماسكة قادرة على إدارة الصراع ضمن قواعد سياسية محددة. لكن في الحالة الجزائرية، كان الوعي الجمعي يتجه نحو رفض أي قيادة خوفًا من الاختراق أو الاستغلال، وهو ما جعل الحراك أفقيًا في بنيته، لكنه هشّ في فاعليته السياسية.

◆ ثالثًا: التفاعل بين المحلي والعالمي

تُبرز دراسة الحراك الجزائري أن تحليل الحركات الاحتجاجية المعاصرة لا يمكن فصله عن البعد العولمي والاتصالي. فالتعبئة الرقمية العابرة للحدود، والتأثر بالنماذج الإقليمية (تونس، السودان...)، تشير إلى أن الفرص السياسية لم تعد محلية فقط، بل تُبنى ضمن سياقات اتصالية عالمية. من ثمّ، يحتاج اقتراب هيكل الفرصة السياسية إلى توسيع مداه ليشمل المتغيرات الرقمية والإعلامية كجزء من الهيكل البنيوي المؤثر في الحركات الحديثة.

◆ رابعًا: نقد توظيف المقاربة في السياق العربي

واجه تطبيق هذا الاقتراب في الدراسات العربية جملة من الانتقادات، أبرزها:

1. غياب الشفافية المؤسسية يجعل من الصعب تحديد "درجة انفتاح النظام السياسي" كمؤشر قابل للقياس.
2. الطابع الشخصي للسلطة في الأنظمة العربية يُضعف التحليل البنيوي القائم على المؤسسات.
3. استمرار الدور المركزي للمؤسسة العسكرية يعيد صياغة معادلة الفرص السياسية بطريقة تختلف عن النماذج الغربية.

في ضوء هذه الملاحظات، يرى بعض الباحثين العرب مثل عبد الإله بلقزيز (2021)

وعزمي بشارة (2020) أن دراسة الحركات الاحتجاجية في المنطقة تتطلب دمج المقاربة
البنويّة بالمقاربة الثقافية والتعبوية لفهم التحولات المعقدة بين الدولة والمجتمع.

◆ خامساً: نحو مقارنة تكاملية لفهم الحراك الجزائري

استناداً إلى التحليل السابق، يمكن القول إن اقتراب هيكل الفرصة السياسية، رغم
أهميته، لا يمكنه بمفرده تفسير مسار الحراك الجزائري. فهو يفسّر لماذا وكيف بدأ
الحراك، لكنه لا يفسّر لماذا لم يتحول إلى إصلاح سياسي مؤسسي مستدام. لذلك، يقترح
الباحثون اليوم اعتماد مقارنة تكاملية تجمع بين:

- المدخل البنوي لفهم الإطار المؤسسي والفرص السياسية.
 - مدخل تعبئة الموارد لفهم كيفية استثمار الحركات لمواردها الرمزية والتنظيمية.
 - مدخل التأطير الخطابي لفهم اللغة والرموز التي تبني الهوية الاحتجاجية.
- هذا التكامل يسمح بفهم أعمق للواقع الجزائري الذي يتسم بتوازن هش بين مطالب
التغيير وقيود الاستمرارية.

خاتمة:

يُظهر تحليل الحراك الجزائري لسنة 2019 من خلال اقتراب هيكل الفرصة
السياسية أن الاحتجاج لم يكن مجرد رد فعل ظرفي، بل نتيجة لتفاعل طويل بين
تحولات بنيوية داخل النظام السياسي وتعبئة اجتماعية واعية من طرف المجتمع لقد
استفاد الحراك من انقسامات داخل النخبة الحاكمة وتراجع شرعية السلطة، ومن
انفتاح نسبي في المجال الإعلامي والرقمي، غير أن الغياب التنظيمي والتدخل العسكري
في إدارة الانتقال السياسي حالا دون ترجمة تلك الفرصة إلى تحول ديمقراطي فعلي.
تؤكد الدراسة أن اقتراب هيكل الفرصة السياسية يبقى إطاراً تحليلياً مهماً لفهم
ديناميكيات الاحتجاج في المجتمعات العربية، لكنه يحتاج إلى إعادة تكييف ليتلاءم مع
طبيعة الأنظمة الهجينة وشبه السلطوية. كما تُظهر التجربة الجزائرية أن التغيير
السياسي لا يتحقق بمجرد توافر الفرص البنيوية، بل يتطلب أيضاً فاعلين منظمين
وقدرة على تحويل التعبئة الشعبية إلى مشروع سياسي مؤسسي.

المراجع:

المراجع العربية:

- بشيخ خيرة، الشرعية السياسية في الجزائر وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2018.
- تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر؟ ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- رواق ميسلون، مفزات حراك الجزائر: صراع الدولة العميقة وبقايا النخب الوطنية، مايو 2022، <https://rowaq.maysaloon.fr/archives/6591> تم تصفح الموقع يوم 15 سبتمبر 2025.
- صادق حجال، العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي، الحالة الجزائرية نموذجا، 28 نوفمبر 2019. 15 سبتمبر 2025.
- عبد الدين بن عمراوي، أسس شرعية الانظمة السياسية المغربية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 09 فيفري 2016.
- عقل صلاح، «دراسة (حركة حركة حماس من منظور هيكل الفرص السياسية)»، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 18، يوليو 2018.
- غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح، بيروت: دار الساق، ط1، 1991.
- قوي بوحنية، الحراك السياسي في الجزائر، من إسقاط النظام إلى هندسة الخروج الأمن، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2019.
- ناهد عز الدين، مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي"، مجلة النهضة، العدد 1، كانون ثاني/يناير 2005.
- نسيم أيت إيدر، فتحي بولعراس، الدولة والمجتمع في البلاد العربية من منظار جويل ميغdal: دراسة في المواءمة المنهجية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06 العدد 02 2022.
- نعيمة ولد عامر، التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2021.

- ياسمين كامل منصور، "هيكل الفرصة السياسية" Political Opportunity Structure - ، الموسوعة السياسية، 09-07-2023، متاح على الرابط التالي/ <https://political-encyclopedia.org/dictionary/> :
هيكل الفرصة السياسية تم تصفح الموقع يوم 12 سبتمبر 2025.

المراجع الأجنبية:

- John D. McCarthy and Mayer N. Zald, "Resource Mobilization and Social Movements: A Partial Theory," *American Journal of Sociology*, Vol. 82, No. 6 (May 1977), pp. 1212–1241.
- Meyer, D. S., & Minkoff, D. (2004). "Conceptualizing Political Opportunity", *Social Forces*, 82(4), 1457-1492.4
- Tilly, C., & Tarrow, S. (2001). *Dynamics of Contention*. Cambridge: Cambridge University Press
- <https://polisci.institute/political-processes-institutions/statism-state-led-development-comparative-politics/?utm>